

هيئات المخطوفين والمفقودين والأسرى وحقوق الإنسان: لتفرج الحكومة عن <<التقرير>> .. والمجلس مدعو لمساءلتها

أصدرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية ومنظمة <<سوليد>> ولجنة المتابعة لدعم قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بياناً لمناسبة اليوم العالمي للمفقود دعت فيه الحكومة للقيام بمسؤولياتها لجهة الكشف عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين والإفراج الرسمي والعلمي عن تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين واتخاذ الإجراءات المترتبة عن نتائجه، كما طالب البيان المجلس النيابي القيام بواجباته ومساءلة الحكومة عن هذه القضية.

وجاء في البيان: <<سنة بعد سنة، عهداً بعد عهد، حكومة بعد حكومة، لجنة بعد لجنة، يبقى مصير أهاليينا مغيباً وغائباً عن أي اهتمام رسمي جدي.

منذ ١٤ شباط الماضي، تاريخ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتداعيات هذا الحدث تتوالى حتى اليوم. لقد مر اللبنانيون من حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى ليس أقلها انسحاب الجيش السوري من لبنان بعد ٢٩ عاماً من الوصاية وما تخللها من أحداث أدت إلى توقف الحرب اثر اتفاق الطائف العام ١٩٩٠. طالعتنا السلطة الجديدة، معارضة الأمس، بشعارات الديمقراطية وبناء الدولة وطي صفحات الماضي. وتوالت حفلات المصالحات من عودة المنفيين، إلى خروج المسجونين، إلى تحالفات انتخابية بين أعداء الأمس، أمراء الحرب، مسؤولي اليوم، كتأكيد على المصالحة بين اللبنانيين. كلا أيها السادة، تنتهي الحرب فعلا عندما تتحمل الدولة، التي أنتم قيمون عليها، مسؤولية ضحايا هذه الحرب، جميع ضحاياها.

أهالي المعتقلين والمفقودين في السجون السورية علقوا أجسادهم وآمالهم على رصيف مكتب الأمم المتحدة في بيروت منذ خمسة أشهر ونيف، لم يحصلوا حتى اليوم على التفاتة جدية تريح عذاباتهم وانتظارهم. أهالي المعتقلين والمفقودين في سجون العدو الإسرائيلي لم يسمعوا يوماً من المسؤولين الخطوات التي تتخذها السلطة من أجل القيام بخطوات جدية تؤدي إلى إطلاق سراح ذويهم.

أهالي المخطوفين والمفقودين على أيدي المتقاتلين في لبنان ما زالوا يطالبون بالكشف عن مصير أحبائهم أحياء كانوا أم أمواتاً، ولا من مجيب على نداءاتهم.

ألا تستأهل المصالحة معرفة الحقيقة من أجل طي صفحة عذابات هؤلاء الأهالي؟

أوليست هذه الشريحة من الناس من اللبنانيين ومن المقيمين على أراضيهم؟

أوتعتقدون أنهم معنيون بصفقات مصالحاتكم إذا لم تضعوا حداً لعذاباتهم؟

ألا تظنون أنهم يرتعدون على المستقبل الذي تعدون به عندما يسمعون أن لا أحد يأسف على ما اقترف في

٢-٥٥٥١٦-٥١-٥٩ ٢٥١٥

الماضي؟

من حقنا أن نطلع على كل خطوة تتخذها الحكومة من أجل إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين أينما كانوا، وأياً تكن الجهة المسؤولة عن إخفائهم. وندعو السادة النواب إلى مساءلة الحكومة في هذا المجال.

من حقنا على الحكومة أن تقوم بمسئولياتها لجهة الكشف عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين والإفراج الرسمي والعلني عن تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين واتخاذ الإجراءات المترتبة عن نتائجه. وأيضاً نطالب المجلس النيابي بالقيام بواجباته ومساءلة الحكومة عن هذه القضية.

وبهذه المناسبة العالمية، يهمنا أن نؤكد أن ما حصل من جرائم إخفاء قسري، سواء على يد الميليشيات اللبنانية أو القوى الإقليمية التي كانت على الأراضي اللبنانية، يعتبر جرائم مستمرة ضد الإنسانية، ولا تنتهي إلا بمعرفة مصير جميع ضحايا هذه الجرائم.

وهنا نؤكد أن القانون الدولي ينص بصراحة على أنه لا يوجد أي قانون عفو، سواء كان خاصاً أو عاماً، يعفي مرتكبي هذه الجرائم من مسؤولياتهم.>>.

... الى منتدى الحوار

المنتدى

الصفحة الأولى | أخبار لبنان | عربي ودولي | اقتصاد | ثقافة

رياضة | قضايا وآراء | الصفحة الأخيرة | صوت وصورة

© ٢٠٠٥ جريدة السفير